



منتدى البدائل العربي للدراسات
Arab Forum for Alternatives



غرينبيس
GREENPEACE

سلسلة أوراق

منطقة في خطر!
العدالة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية

مداخل واقترابات متنوعة للمنطقة العربية²¹⁸

محمد العجاتي وزينب سرور

"تُرْتَكَبُ الجرائم ضد البشر وضد الطبيعة. وكما يتمتع أسياؤ الحرب بالحصانة، يتمتع بها أيضًا توائهم،
الأسياؤ الشرهون للصناعة، الذين يفترون الطبيعة على الأرض وفي السماء ينهشون طبقة الأوزون".

الصحافي والكاتب والروائي: إدواردو جاليانو

إن المجتمعات الإنسانية مترابطة بعمق مع النظم البيئية، والحديث عن البيئة ومدى أهميتها في القرن الواحد والعشرين يُستهلُّ من علاقتها بالنمط الاقتصادي الحالي، النيو ليبرالي. فبعد أكثر من نصف قرنٍ على انتهاء الحرب العالمية الثانية، تجد البشرية نفسها أمام كوارث اقتصادية واجتماعية وبيئية حادّة، والتي تصفها عالمة الاجتماع والسياسية الأميركية سوزان جورج بـ "الانتصار للنيو ليبرالية"¹. كما أنّ النمو الديموغرافي والارتفاع في مستويات الاستهلاك التي يغذيها هذا النمط الاقتصادي أدّى إلى ندرة الموارد الطبيعية المتاحة لكل شخص، وإلى تدهور بيئي، ما خلق مناخًا من عدم المساواة الاجتماعية²، وإلى زعزعة التعايش بين الإنسان ومحيطه الحيويّ نتجت عنها تبعات حادّة أثّرت على مختلف المستويات.

والعدالة البيئية مفهومٌ شاملٌ لم يعد مقتصرًا على حماية البيئة والطبيعة من غابات ومياه وأنهار وحيوانات، بل أصبح يقوم على الاهتمام بتأمين حياة الناس من مختلف جوانبها، وهو يُعنى بحماية الاعتماد المتبادل بين الإنسان والطبيعة لتأمين حياة كريمة عادلة. وقد برزت في الآونة الأخيرة حاجة ماسّة إلى تعزيز النقاش حول مبادئ الاقتصاد القائم على المصلحة العامة والذي يأخذ في الاعتبار الاستدامة البيئية والآثار المدمرة لتغير المناخ والتي أثّرت بالفعل على منطقتنا ومن المتوقع أن تزداد سوءًا.

ويقود مفهوم العدالة البيئية إلى مفهوم أوسع هو العدالة المناخية. صحيح أنّ "مدخل العدالة المناخية والبيئية يحقّق الجمع بين تسييس قضايا البيئة والاشتباك مع قضايا الناشطة البيئية وحركات المجتمعات المحليّة والفئات الأشد تضررًا من تدهور البيئة ونفاد الموارد الطبيعية"³، غير أنّ "العدالة البيئية هي حركة رئيسية وخطاب منظم في ساحة السياسة البيئية، وكان لكل من الحركة والفكرة تأثير كبير على تصوّر العدالة المناخية"⁴. "على مرّ السنوات، كان إطار العدالة البيئية يتوسّع موضعيًا وجغرافيًا"⁵ من "التغير المناخي في جنوب إفريقيا، إلى تعدين الذهب في بلغاريا، وسياسة النفط في الصين، وسياسة المنظمات غير الحكومية في الإكوادور"⁶، "ولم ينمّ إطار العدالة البيئية بشكل أفقي إلى هذه المجموعة من القضايا والبلدان الجديدة فحسب، ولكن أيضًا بشكل عمودي نحو قضايا عالمية واسعة النطاق، من تجارة المواد السامة⁸ إلى سيادة الغذاء، وبالطبع، العدالة المناخية"⁹. وتبيّن صلة الوصل بين العدالتين البيئية والمناخية، ومنحى التطور الحاصل من الأولى نحو الأخيرة، من حقيقة أنه "بعد إعصار كاترينا في الولايات المتحدة، بدأ الباحثون والناشطون في مجال العدالة البيئية يرون في التغير المناخي شرطًا بيئيًا آخر يوضح اللاعدالة الاجتماعية الأوسع نطاقًا لمجتمعات الفقراء والأقليات"¹⁰. وقد نشأت فكرة العدالة المناخية في التركيز على إزالة أسباب تغيّر المناخ، وكذلك معالجة الآثار غير العادلة لصناعة النفط في جميع المراحل"¹¹، مع تطور المفهوم لاحقًا نحو مواضيع جديدة تصبّ في الاتجاه نفسه. وفي هذا الإطار لاحظ باحثو

¹ سوزان جورج، "تاريخ موجز للنيو ليبرالية"، مجلة "بدايات" الفصلية، العدد 30، ص 9.

² رجاء كساب، ماجدة بو داغر خراط، زياد خالد، "التنوع البيولوجي في إطار العدالة المناخية والاجتماعية"، ورقة ضمن هذا الكتاب.

³ سلطان السالم، عمرو عادل، "التنمية الصناعية من منظور العدالة الاجتماعية والبيئية"، ورقة ضمن هذا الكتاب.

⁴ David Schlosberg, Lisette Collins, From Environmental to climate justice: climate change and the discourse of environmental justice, 2014 http://www.sents.uvsq.fr/IMG/pdf/schosbergcollins_from_ej_to_cj_wire_cc_2014.pdf

⁵ المرجع السابق.

⁶ Carmin JA, Agyeman J. Environmental Inequalities Beyond Borders: Local Perspectives on Global Injustices. Cambridge, MA: Mit Press; 2011.

⁷ Anguelovski I, Roberts D. Spatial justice, and climate change: multi-scale impacts and local development in Durban, South Africa. In: 7

Carmin JA, Agyeman J, eds. Environmental Inequalities Beyond Borders: Local Perspectives on Global Injustices. Cambridge, MA: Mit Press; 2011

⁸ Pellow DN. Resisting Global Toxics: Transnational Movements for Environmental Justice. Cambridge, MA: Mit Press; 2007.

⁹ Mohai P, Pellow D, Roberts JT. Environmental justice. Annu Rev Environ Resour 2009, 34 :405-430

¹⁰ David Schlosberg, , Opcit.

¹¹ المرجع السابق.

مؤسسة "CorpWatch" البحثية الأميركية¹²، المعنية بمسألة العدالة البيئية، أنّ "تغيّر المناخ قد يكون أكبر قضية عدالة بيئية على الإطلاق"¹³، وعليه، فيمكن اعتبار العدالة المناخية أنها "تدور حول فهم أن التغير المناخي ليس ظاهرة طبيعية يمكن التعامل معها من خلال إصلاحات علمية مبتكرة. ولكنه مفهوم يُرجع جذور الأزمة المناخية إلى تاريخ الأنظمة الاقتصادية التي لا تزدهر سوى باستغلالٍ ممنهج للموارد الطبيعية، وتجريد المجتمعات الكبرى (سواءً من البشر أو غير البشر) من منازلها، وأراضيها، و**منظوماتها الإيكولوجية**، في الوقت ذاته الذي يتفاقم فيه تغير المناخ"¹⁴.

ليس هذا النقاش ومقاومة النمط الاستغلالي للطبيعة والإنسان والذي لا يعير انتباهًا للحقّ في العيش ضمن بيئة سليمة، سهلاً على الإطلاق، ذلك أنّ كبريات الشركات نفسها، شركات النفط والأسلحة والفولاذ والألمنيوم وصناعة السيارات والمبيدات وكل من له يدٌ في تدمير الكوكب، وخدمها من السياسيين الفاسدين، منخرطون أنفسهم في خطاب "معاونة الطبيعة"، أو بحسب تعبير جاليانو "تحبّ (هذه) الشركات أن تذرّف دموع التماسيح على معاونة الطبيعة"¹⁵.

أولاً: إشكاليات العدالة الاجتماعية جوهر الأزمة ومظاهرها

تتطلب دراسة العدالة المناخية، بمختلف تشعباتها، تفكيك البنى الاجتماعية لدولة من الدول أو منطقة من المناطق، وذلك لأن العدالة الاجتماعية في صلب العدالة المناخية، ولا يمكن فهم الأخيرة بمعزلٍ عن فهم جوهر الأزمة وطبيعتها وظروفها الاقتصادية.



في المنطقة العربية، "تتميز العدالة الاجتماعية بتفاوتات كبيرة من حيث الثروة والأداء الاقتصادي"¹⁶، وفي عشر دول في المنطقة هناك حوالي 116.1 مليون (40,6 في المئة) فقير، يعيش منهم 38,2 مليون (13,4 في المئة) في فقر مدقع، لا سيما في

¹² ساعدت Corp Watch في تنظيم أول قمة معروفة حول العدالة المناخية في لاهاي.

¹³ David Schlosberg, , Lisette Collins, Opcit.

¹⁴ البحث عن العدالة المناخية في الاتفاقيات الدولية، تعليق وجيز على وثيقة "المساهمات المحددة وطنياً لمصر، الجزء الأول"، "منصة العدالة الاجتماعية"،

<https://bit.ly/3xq9IAu>

¹⁵ إدواردو جاليانو، مُبيدو الكوكب، مجلة "بدايات" العدد 30، ص 41.

¹⁶ Social Justice Matters, A View from the Economic and Social Commission for Western Asia, United Nations, 2018, Beirut,

<https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/social-justice-matters-arab-region-english.pdf>

المناطق الريفية".¹⁷ وخلال السنوات العشر الماضية، "أدت الحروب والتدهور الاقتصادي الحاد وانهار الخدمات العامة الأساسية في البلدان العربية المتضررة من النزاعات إلى خسائر فادحة في العدالة الاجتماعية. وتشهد البلدان المتضررة من النزاعات تراجعًا سريعًا في المكاسب التي تحققت في العقود الماضية".¹⁸

وتوضح هذه الدراسة، بالأمثلة والأرقام، أزمة العدالة الاجتماعية وتعميق اللامساواة في منطقتنا العربية. من أمثلتها: أن قطاع الخدمات والريع العقاري في لبنان "يساهم اليوم في حوالي 77% من مجمل الاقتصاد"¹⁹، وهو اقتصادٌ مدينيٌّ ذو امتيازات، إذ عليه أن يتركز ضمن نطاق العاصمة كي يحقق الأرباح التي تُعَلِّل وجوده، وبالتالي هو يساهم على نحوٍ واسعٍ في إقصاء المناطق الأخرى وتهميش اقتصادها المنتج. ومع التدمير لقطاع الزراعة وغيرها من القطاعات المنتجة في لبنان جراء السياسات المتتالية، أصبحت المناطق تعاني الإفقار والبطالة، وبات تخطيطها هو ترجمة بسيطة للرؤية الاقتصادية الأحادية هذه.²⁰ أما في مصر فـ "تستهدف المدن الجديدة بشكل أساسي في القاهرة أصحاب الدخل فوق المتوسط، وهو ليس نموذجًا ناجحًا للبناء عليه لأنه لم يلعب دوره في إتاحة السكن لشرائح أكبر من المجتمع، خصوصًا ذات المداخيل الأقل، مع ما يحمله هذا من تعميّق لعدم المساواة وإتاحة خدمات للمدن الجديدة وأصحاب المداخيل ما فوق المتوسط على حساب الأقل دخلًا".²¹

إلا أن هذا الخلل لا يأتي من فراغ، بل يرتبط بوضوح بإشكالات التنمية في المنطقة، إذ "لم يعد كافيًا أن نناقش العدالة الاجتماعية في كل قطر عربي من دون أن نبحت في مدى تأثيرها بحالة الأمن والتنمية وممارسة الناس حقوقهم السياسية (والديمقراطية)"،²² كما أنه يجب "طرح وضع العدالة الاجتماعية في ضوء إخفاقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية، فهناك علاقة مباشرة بين هذه العناصر وتأثيرها في إمكان تحقيق العدالة الاجتماعية".²³

"والتنمية عملية متعددة الأبعاد تحتوي على تغيرات رئيسة في البنى الاجتماعية والاتجاهات الشعبية والمؤسسات الوطنية والنمو الاقتصادي وخفض عدم المساواة وإزالة الفقر".²⁴ وقد "عرفت منطقتنا إبان الاستقلال مناويل تنمية تعتمد الاستغلال الفاحش للموارد الطبيعية والبشرية المحلية لتمويل الاستثمار في القطاعات المندمجة في الاقتصاد العالمي. في المقابل، توخّت سياسة أجور ضعيفة لاستيعاب البطالة وتقوية أجهزة الدولة، معوّضة ضعف مداخيل الأسر بمنظومات دعم للمواد الغذائية الأساسية. نتج عن هذه السياسة تهمة للمعيشة المعاشية وتحولات ديمغرافية عميقة تمثلت في نزوح الفلاحين إلى المدن والتجائهم إلى الاقتصاد غير المهيكل".²⁵ ويمكن أن نلاحظ الإشكاليات المتعلقة بالمنوال التنموي في تونس مثلًا التي "انتهجت منذ الاستقلال سياسة الأجور الضعيفة التي تتطلب التحكم في أسعار المواد الأساسية، فأبقت عليها لدى المنتجين في مستويات متدنية جدًا بينما تعاضمت كلفة الإنتاج. أدّت هذه السياسة إلى تفجير الفلاحين وإلى خلق حلقات مضاربة ولوبيات فساد تعتاش من احتكار الأرض والموارد والمداخلات وتوزيع بقية المنتوجات كالخضراوات والغلّال كالحبوب والحليب واللحوم. هذا بالإضافة إلى سيطرة الوساطات على مسالك توزيع بقية المنتوجات كالخضراوات والغلّال بما يجعل فئة الفلاحين الحلقة الأضعف في القطاع".²⁶ كل هذا بالتوازي مع أنّ "معظم الأقطار العربية عانت من العوامل السلبية وما ترتّب عليها من صراعات أدت في النهاية إلى انهيار الأمن ونشوب صراعات متعددة ما لبثت أن تحولت إلى حروب أهلية حرمت شعوبها القدرة على السير في طريق التنمية".²⁷

ESCWA and others, Arab Multidimensional Poverty Report (E/ESCWA/EDID/2017/2), p. 6.

¹⁸ المرجع السابق.

¹⁹ تقرير دائرة الإحصاء المركزي، 2016.

²⁰ نادين بكداش، ليلي الرياحي، "العدالة الاجتماعية والمناخية في السياق العمراني للمنطقة العربية"، ورقة ضمن هذا الكتاب.

²¹ "العمران بين البيئة والاقتصاد"، منتدى البدائل العربي للدراسات، "غرين بيس" مكتب الشرق الأوسط،

<http://socialjusticeportal.afalebanon.org/publication/4409/>

²² عبد الغفار شكر، "العدالة الاجتماعية في الوطن العربي في ضوء الإخفاقات التنموي والديمقراطي والأمني"، مركز دراسات الوحدة العربية، <https://bit.ly/3auoigy>

²³ المرجع السابق.

²⁴ المرجع السابق.

²⁵ ربيع وهبة، ليلي الرياحي، علي أرنّان، "دفاعًا عن السيادة الغذائية ضد نهج الموارد وتدمير البيئة: حالة مصر وتونس والمغرب"، ورقة ضمن هذا الكتاب.

²⁶ المرجع السابق.

²⁷ عبد الغفار شكر، مرجع سابق.

ما سبق يقودنا إلى أن نذهب خطوة أبعد في الرؤية الخاصة بكل هذه الوضعية في محاولة للإشارة إلى الخلل الهيكلي في منطقتنا والنابع من النمط الاقتصادي الدولي السائد والذي يسميه البعض بالنيو ليبرالية بينما يفضل كاتب هذه الورقة تسميته باسمه الأصلي وهو النظام الرأسمالي العالمي والتي لا تُعدُّ النيو ليبرالية إلا أحد وجوهه الأشد شراسة، أو في الحقيقة أحد مراحلها التي من الحتمي أن يصل إليها.

لقد كان هناك "دور محوري لتبشير وضغوط رأس المال العالمي في إطلاق المشروع النيو ليبرالي العربي من خلال مؤسسات العولمة الرأسمالية المنتصرة المختلفة"،²⁸ ولكن أيضًا "كانت هناك دوافع محلية مركزية محض وراء صعود المشروع النيو ليبرالي في العالم العربي".²⁹ وعلى الرغم من أن "مطالب العدالة الاجتماعية وتغيير دفة السياسة الاقتصادية لصالح الأغلبية التي تعاني من اللامساواة والتهميش كانت في القلب من الانتفاضات الجماهيرية التي شهدتها العالم العربي بدءًا من أواخر 2010، لم تجد السياسات الحكومية عن المسار النيو ليبرالي جوهرًا. ومع تراجع الموجة الثورية، أعاد عقل الهيمنة النيو ليبرالية التمرکز مرة أخرى ليعيد صياغة خطابه حتى في نفس القضايا التي كان قد تمَّ الاعتراف بأنها مرَّكب أصيل في تفسير ما حدث".³⁰

يوضح ما سبق مدى متانة وصلابة هذا النمط الاقتصادي والاجتماعي وصعوبة إحداث خرق فيه، لا استحالته، فالحديث هنا عن مصالح متقاطعة بين رأس المال والسلطة السياسية ترعاها الأخيرة وتضفي عليها شرعية. وتُسم "مصالح تحالفات الحكم الحالية بالتصلُّب"³¹ ما يعني سياساتٍ لا تعير أدنى اهتمام لحقوق الشرائح الواسعة، وتؤدي إلى نتائج كارثية على مختلف المستويات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والصحية. والأمثلة كثيرة، في الكويت مثلًا "حيث هناك قطاع كبير للصناعة البحرية وبالذات للاستزراع السمكي فيها، يؤدي التداخل بين رأس المال الذي ترعاه السلطة وتأثيره بشكل مباشر على الاقتصاد المحلي والنتائج المحلي، وغياب لرعاية بعض القوانين في هذه السياسة، إلى مشكلة بالتفاوت في العدالة".³² ويفسح هذا النمط الاقتصادي المجال واسعًا أمام الشركات الكبرى العابرة للقوميات للعب "دور محوري في الترويج لسياسات استثمارية بعينها. وهو واقع لا يخلو من إلزام قسري برؤية بعينها، وفي الوقت نفسه يحمل معه مظاهر اقتصادية متناقضة ملتزمة بمؤشرات نمو اقتصادي لا يضع في الاعتبار آثاره الجانبية من إهدار موارد بشرية والتضحية بحياة وحقوق فئات عريضة تعيش على حد الكفاف".³³

تنعكس مظاهر وتجليات هذه الوضعية في منطقتنا على مستويات عدّة، منها ما هو قائم على النوع الاجتماعي والموقع الجغرافي والعرق والمستوى الجيلي. وعادةً ما تكون الفئات الأضعف في المجتمع والأقلُّ تمكينًا الأكثر عرضةً لاستقبال تبعات وتجليات سياسات أصحاب المصالح، التي لا تعير أوضاع تلك الفئات أدنى اهتمام، بل على العكس من ذلك، تعمّقها وتزيدها بؤسًا. ويُعتبر النوع الاجتماعي، خصوصًا في المنطقة العربية، أحد أكثر المساحات التي تبرز فيها تلك المظاهر، ذلك أنّ وضعية النساء ما زالت مهمّشة على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية... إلخ. ويُمكن تلمّس تجلّيات هذه الوضعية أيضًا على مستوى العرق، خاصةً مع ارتفاع الهجرة من وإلى المنطقة العربية بحثًا عن فرص عملٍ فشل النظام الاقتصادي العالمي أن يؤمّنّها. أما من خلال الموقع الجغرافي، فنستطيع كذلك تبيان انعكاس هذه الوضعية من تفاوت اجتماعي، وتاليًا تقلُّص فرص العدالة البيئية والمناخية، سواءً على مستوى دول المنطقة، أو على مستوى الدولة نفسها. وكذلك الأمر على مستوى العلاقة مع الأجيال، فالسياسات المتبّعة لا تؤثر على الجيل الحالي فحسب، بل تطلّ الأجيال اللاحقة.

²⁸ وائل جمال، "لماذا يتواصل المشروع النيو ليبرالي في المنطقة العربية"، ضمن كتاب "العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية"، "منتدى

البدائل العربي للدراسات"، "مؤسسة روزا لوكسمبورج"، <https://www.jadaliyya.com/Details/32997>

²⁹ المرجع السابق.

³⁰ المرجع السابق.

³¹ المرجع السابق.

³² "التنمية الصناعية بين الاقتصاد والبيئة"، "منتدى البدائل العربي للدراسات"، "غرين بيس" مكتب الشرق الأوسط،

<http://socialjusticeportal.afalebanon.org/publication/4478/>

³³ ربيع وهبة، أماني البعيني، علي الكرخي، سلمان خير الله، "قضايا المياه والعدالة الاجتماعية والمناخية"، ورقة ضمن هذا الكتاب.

على المستوى الجندري، ما زالت النساء يعاملن كطرف غير فاعل في الدورة الاقتصادية، فهنَّ يتركَّزن "في العمل غير الرسمي أو في العمل العائلي غير مدفوع الأجر"،³⁴ كما أن "التوزيع الجندري للدخل القومي الإجمالي في العالم العربي يُظهر محدودية دخل المرأة ومشاركتها الاقتصادية".³⁵

وحول الموقع الجغرافي، يشكّل انعدام التوازن التنموي بين المناطق أحد أشكال هذا التفاوت في المنطقة العربية، فيمكن مثلاً "المقارنة بين المدن في شمال الجزائر وجنوبها للكشف بوضوح عن مدى التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين المنطقتين، والغريب في الأمر أن الثروة تتبع أساساً من الجنوب ولا ينتفع بالتنمية أو بالتشغيل".³⁶ ومن أبرز ضحايا هذه الوضعية العمّال، كما هو الحال في منطقة أشتوكة أيت باها المغربية التي "تحتضن ما يزيد على 70 ألف عامل/ة زراعي/ة، وأغلبية المساكن الشعبية غير لائقة تنعدم فيها شروط الحياة الكريمة. أوضاع البؤس هذه، هي ما يحصدته العمال/ات الزراعيون من "التنمية" المزعومة، التي تشجعها الحكومة بخلق مناخ الاستثمار لشركات متعددة الجنسية، عبر تكييف التشريعات مع قانون السوق. إحدى المفارقات الصارخة في هذه التشريعات، هي التفاوت في الأجر ما بين العامل في القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي، إذ لا يزال مطلب النقابات الفلاحية هو رفع الحد الأدنى لأجور عمال الزراعة ليتساوى مع مثيله في القطاع الصناعي".³⁷

أما على المستوى الجيلي فنرى أن "مفاعيل السياسات العمرانية لا تبال فقط السكّان الحاليين، إنما أيضاً الأجيال القادمة، فالموارد التي يتم استغلالها لمقاومة الربح وتخزين رأس المال، لا يمكن إعادة إنتاجها، بل يوازيها عنف معنوي وحسي، كالإخلاءات القسرية التي تسمّى تطويراً عمرانياً واقتلاع الجبال وحفر السهول والشواطئ، يبرّر بالتنمية والنمو الاقتصادي".³⁸

ثانياً: فجوات العدالة المناخية في المنطقة العربية

"تدخّل الإنسان بمشاريع عشوائية مدمّرة لمقومات الحياة، سيقضي على الثروات الطبيعية وينذر بمزيد من الأوبئة، مقوّضاً فرص التنمية وتحقيق العدالة المناخية، في غياب إدارة رشيدة متكاملة ومستدامة".³⁹ ترصد الدراسات المختلفة مجموعة من الإشكاليات الأساسية التي تعاني منها المنطقة العربية في مجال العدالة المناخية بعضها يتعلق بندرة الموارد وأخرى تتعلق بطبيعة استخدام هذه الموارد، إضافة إلى تأثير المنطقة باستغلال دول الشمال لها بشكل يؤثر سلبيّاً على العدالة المناخية فيها.

من أهم هذه الإشكاليات نقص المياه الذي "يسهم في التصحر بينما قد يؤدي تغير المناخ إلى الفيضانات في بعض المناطق وإلى تفاقم نقص المياه والجفاف"،⁴⁰ وسيجبر الجفاف "القرويين على ترك منازلهم وستدمّر الأراضي الخصبة بسبب ارتفاع مستوى مياه البحر. وانخفاض إنتاج الأغذية وتقلص المياه سيهدّد حتى المدن الكبرى، مثل: القاهرة والدار البيضاء والجزائر، فضلاً عن الإفراط في استخدام المياه الجوفيّة، (ما) سيضع معظم الدول العربية تحت مستوى الفقر المائي المطلق"،⁴¹ هذا بالإضافة إلى وجود "توترات سياسية قديمة"⁴² متعلقة بالمياه. و"البحار أنفسها تتغير، وستصبح أكثر حمضية ما سيسفر عن مقتل الشعب المرجانية. وهذا سيمحو الكثير من التنوع البيولوجي في البحر الأحمر، ويدمّر سبل عيش الآلاف من الذين

ILO, World Social Protection Report, 2017-19: Universal Social Protection to Achieve the Sustainable Development Goals (Geneva, 2017),³⁴ p. xxxiii.

ESCWA's calculation based on Human Development Report 2016, table 4: Gender Development Index (GDI). Available at <http://hdr.undp.org/en/composite/GDI> (accessed on 7 August 2018).

³⁶ ريم عبد الحليم، نصاف براهيم، علي صاحب، "حول سيادة الطاقة بين العدالة البيئية والاجتماعية: دراسات حالة من مصر والجزائر والعراق"، ورقة ضمن هذا الكتاب. ربيع وهبة، ليلي الرياحي، علي أزناك، مرجع سابق.

³⁷ نادين بكداش، ليلي الرياحي، مرجع سابق.

³⁸ ربيع وهبة، أماني البعيني، علي الكرخي، سلمان خير الله، مرجع سابق.

³⁹ حمزة حموشان، ميكا مينيون- بالويللو، "الكفاح من أجل العدالة المناخية في شمال إفريقيا"، ARTS ACTIVISM EDUCATION RESEARCH، 28، 4، 2015. المرجع السابق.

⁴⁰ "البيئة والضغوط على الموارد والعلاقة بأمن الإنسان في البلدان العربية"، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009،

<https://www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr09/ch2-a.pdf>

يعيشون على الصيد والسياحة".⁴³ وسترتفع درجات الحرارة، "والإجهاد بسبب الحرارة يقتل الآلاف، خاصة العمال الريفيين".⁴⁴

ولا يتوقف الأمر على ذلك، فتكمن المشكلة أيضًا في "التراخي في استخدام الأدوات الاقتصادية الحديثة في قضايا البيئة، مثل: اقتصاديات ومحاسبات البيئة ومصادر الثروة الطبيعية، وفي استخدام أساليب التقويم المختلفة: الإستراتيجي والتراكمي والمشروعات وتقليل المخاطر ودورة حياة المنتج".⁴⁵

أما استغلال دول الشمال للجنوب وسطوة المؤسسات الدولية على القرارات المتعلقة بالبيئة والمناخ، فيظهر في سياسات ومواقف مؤسسات، مثل: البنك الدولي ووكالات الاتحاد الأوروبي (وغيرها). فعلى الرغم من أنّ هذه المؤسسات تنادي بخطط عمل عاجلة في مجال البيئة قد تبدو جذرية بالمقارنة مع مواقف الحكومات المحلية، كمناقشة مسألة الأثر على الفقراء مثلًا، فإنّها منحازة سياسيًا إلى الأقوياء ذوي السلطة. لذلك، فإن تحليلاتها لتغيّر المناخ لا تشمل المسألة الطبقيّة والعدالة والسلطة أو التاريخ الاستعماري".⁴⁶ كل هذا في ظل غيابٍ للديمقراطية "بينما النخب السلطوية والشركات المتعددة الجنسيات مستمرة في العمل كالمعتاد".⁴⁷

وإذا نظرنا إلى الدراسات الواردة في هذا الكتاب يظهر لدينا العديد من الأمثلة على ذلك، فقضية المياه فتتخطى المشكلة ندرتها إلى سوء إدارتها واستخدامها وتوزيعها غير المتكافئ ما يؤدي إلى استنزاف مصادرها وتلويثها. ويهدّد هذا الأمر بدوره بتهجير السكان المحليين نتيجة استملاك الأراضي والآثار السلبية للمشاريع، فـ"تجفيف المساحات الرطبة كالأهوار في جنوب العراق (بلد النهرين)، يأتي بآثارٍ سلبية على تأمين العدالة المناخية والتوازن المناخي، إذ أدى إلى هجرة السكان المحليين وتغيير أنماط معيشتهم الاقتصادية".⁴⁸ وفي مصر لا تنحصر مشكلة المياه في الندرة الشديدة، بل هناك أيضًا التوزيع غير المتكافئ للعوائد والمنتجات الزراعية، وسوء استخدام الموارد المائية، وتقنيات الري غير الفعالة. كل هذا مجتمعًا يؤدي إلى تدمير الأمن المائي في البلاد.⁴⁹

وفي مجال الطاقة فالتخصص في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة مثل الحال في مصر يكتنف الكثير من أوجه الظلم المناخي⁵⁰ و"ينطوي على بعد خارجي يتعلق بوضع منطقتنا كاقصاد طرفي في التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل"⁵¹. كما "تعتبر الضغوط السكانية والديمقراطية رئيسية ومتداخلة مع كل نوع من هذه التهديدات التي تشمل نقص المياه والتصحر والتلوث والتغيرات المناخية".⁵² وعلى ما سبق يمكننا التأكيد على ما جاء في الدراسة من أن "استخدام الموارد الطبيعية مسألة حقوقية وبيئية في المقام الأول".⁵³

ثالثًا: أهم إشكاليات العلاقة بين الاجتماعي والمناخي

يكمّن جوهر الأزمة في منطقتنا في أنه تمّ إعادة "تعريف الاقتصاد ليكون قائمًا على قوى السوق فقط، وذلك بعد القضاء على تجارب التحرر الوطني التي كان لها دور واضح في عملية التنمية ما بعد الاستقلال في جوهر هذه التنمية مفهوم عدالة

⁴³ حمزة حموشان، ميكا مينيو- يالويلو، مرجع سابق.

⁴⁴ المرجع السابق.

⁴⁵ مصطفى كمال طلبة، "التحديات البيئية الأساسية في البلدان العربية، البيئة والضغط على الموارد والعلاقة بأمن الإنسان في البلدان العربية"، "تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009"، <https://www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr09/ch2-a.pdf>

⁴⁶ حمزة حموشان، ميكا مينيو- يالويلو، مرجع سابق.

⁴⁷ المرجع السابق.

⁴⁸ ربيع وهبة، أماني البعيني، علي الكرخي، سلمان خير الله، مرجع سابق.

⁴⁹ المرجع السابق.

⁵⁰ سلطان السالم، عمرو عادلي، مرجع سابق.

⁵¹ المرجع السابق.

⁵² البيئة والضغط على الموارد، مرجع سابق.

⁵³ المرجع السابق.

التوزيع والعدالة الاجتماعية، ولكن النمط الجديد يتميّز بخصائص تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على البيئة.⁵⁴ كما يرتبط التغيير المناخي بالفوارق الهائلة في الدخل والثروة التي تتميّز بها منطقتنا والتي سبق الإشارة إليها⁵⁵ وفي ظل سيادة مفهوم السوق تحولت المخططات الاقتصادية الكبرى في منطقتنا إلى آلية تساهم في تركيز الثروات في يد أقلية من الرأسماليين الكبار ويحاصر ويهمش الفئات الأضعف وأصحاب المهن التقليدية.⁵⁶

ومن الضفة الأخرى نرى تأثير حالة التراجع البيئي في قضية العدالة الاجتماعية "ذلك أن النظام الاقتصادي الحالي، الذي يُعتبر الاستغلال الجائر للطبيعة والاقتراب من الفوضى المناخية وتشجيع الخصخصة والعولمة والنمو غير المحدود من أهم خصائصه ومقوماته، يستمر في توسيع فجوة عدم المساواة بزيادة مستمرة لتركيز المال والنفوذ".⁵⁷ ويتضح من مؤشرات الفقر وحرمان قطاعات عريضة من الموارد الطبيعية أن سياسة المشاريع المنحازة إلى نماذج مروّجة لأهداف النمو والتطوير، غالبًا ما تتيح بالموارد البشرية الشابة، فتعيق بدورها تحقيق أهداف التنمية المستدامة.⁵⁸ وكذلك فإنّ أزمات الغذاء التي حصلت عام 2008 وتسببت في المجاعة وأعمال الشغب في جنوب الكرة الأرضية أظهرت كيف أن نظام غذائنا متصدع ومحتكر من الشركات التي تزيد أرباحها من خلال الزراعة أحادية المحصول والمتوجهة إلى الصادرات.⁵⁹ وكما جاء في الدراسة، فإن أكثر من 80% من الجوعى في العالم يعيشون تحديدًا في المناطق التي تتعرض للكوارث الطبيعية وللتدهور البيئي، ما يؤكد عمق العلاقة بين المناطق التي تعاني من التغيرات المناخية المتطرفة والفقر والجوع.⁶⁰

عدالة التوزيع هي الأخرى قضية محورية في هذه العلاقة، فقضية تسعير الغاز الطبيعي في مصر وعدالتها على سبيل المثال، من أهم القضايا التي ثار حولها النقاش خلال السنوات الأخيرة بين مؤيد ومعارض لرفع تكلفة الغاز على المصانع وتسعير الغاز في مصر وما تؤدي إليه سياسات الدعم في هذا المجال من اختلالات اجتماعية حيث تستفيد الشرائح الأعلى من هذا الدعم على حساب اقتطاعات من الدعم الموجه إلى الفئات الأفقر.⁶¹ ويظهر ذلك في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة في منطقتنا، فهي بطبيعتها كثيفة رأس المال ومنخفضة الاعتماد على العمالة، ما يعمّق من مشكلات توزيع الدخل الناتج عن النمو الاقتصادي مع ضعف فرص التوظيف في هذه الصناعات.⁶² وعمّق الاستمرار في دعم الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة من عدم كفاءة استخدامات الطاقة في الاقتصاد النامي وهو يحتمل التكلفة البيئية المبتدئة للمجتمع أو لجهات أو مجتمعات محلية عادةً تكون أقل قدرة على الدفاع عن مصالحها.⁶³ وإذا نظرنا بشكل أوسع إلى موضوع العدالة و انتقلنا به إلى البعد السياسي فيجب أن نشير هنا إلى أن "العدالة البيئية تقتضي- أن تحصل كل الطبقات المجتمعية على الحقوق نفسها. لكن بسبب التفاوت في المستويات الاقتصادية وعدم إمكانية الوصول المتساوي إلى عملية صنع القرار يصبح الأمر صعبًا".⁶⁴

نعود هنا إلى إشكالية الوقود الأحفوري التي سبق الإشارة إليها. يتمثل أحد الأبعاد الرئيسية للتغيير المناخي، كما يظهر في العديد من أوراق الكتاب، في كونه بالدرجة الأولى حربًا يشنّها الأغنياء على الطبقات العاملة الفقيرة. عنف المناخ ناجم عن خيار الاستمرار في حرق الوقود الأحفوري - وهو خيار الشركات والحكومات الغربية، جنبًا إلى جنب مع النخب المحلية والجيوش. إنه نتيجة قرن من الرأسمالية والاستعمار.⁶⁵ وفي الوقت نفسه "هناك حاجة ملحة لتغليب الواقعية في مجال

⁵⁴ "للعدالة مداخل متعددة: نموذج الاقتصاد والبيئة"، "منتدى البدائل العربي للدراسات"، "غرين بيس" مكتب الشرق الأوسط، 4 / 12 / 2020،

<http://socialjusticeportal.alebanon.org/publication/4397/>

المرجع السابق.

⁵⁶ رجاء كساب، ماجدة بو داغر خراط، زياد خالد، مرجع سابق.

⁵⁷ "للعدالة مداخل متعددة"، مرجع سابق.

⁵⁸ ربيع وهبة، أماني البعيني، علي الكرخي، سلمان خير الله، مرجع سابق.

⁵⁹ حمزة حموشان وميكا مينيو-بالويللو، مرجع سابق.

⁶⁰ جورج كرز، "العدالة المناخية لن تتحقق إلا بمواجهة الشعوب المهورة للاحتكارات والحكومات الراعية لمصالح الرأسمالية المدمرة للبيئة"، "آفاق البيئة والتنمية"، 1 / 12 / 2016

<https://bit.ly/3uC6eIX>

⁶¹ ريم عبد الحليم، نصاب براهيم، علي صاحب، مرجع سابق.

⁶² سلطان السالم، عمرو عادلي، مرجع سابق.

⁶³ "التنمية الصناعية بين الاقتصاد والبيئة"، مرجع سابق.

⁶⁴ ربيع وهبة، أماني البعيني، علي الكرخي، سلمان خير الله، مرجع سابق.

⁶⁵ حمزة حموشان وميكا مينيو-بالويللو، مرجع سابق.

الطاقة. فعلى الرغم من الحرب المستعرة على الوقود الأحفوري والدعم العالمي لمصادر الطاقة الخضراء، فإن الوقود الأحفوري ما زال يؤمن أكثر من 85% من مجمل احتياجات الطاقة في العالم، بالمقارنة مع 10% للطاقة المتجددة (تستحوذ الطاقة الكهرومائية، وهي أقدم أشكال الطاقة المتجددة المستخدمة، على 7% وحدها)،⁶⁶ ويُعدّ الوقود الأحفوري مصدرًا أساسيًا لموارد التنمية في دول مثل العراق وليبيا والجزائر، بل يكاد يكون المورد الوحيد في دول أخرى، إذا ما نظرنا إلى دول الخليج.

ومما سبق يمكننا القول إن العلاقة بين العدالة الاجتماعية والعدالة المناخية، أو بمعنى أوسع، العلاقة بين الاقتصاد والبيئة، ليست علاقة مباشرة يؤثر فيها عامل على الآخر، ولا علاقة ثنائية يؤثر كل عامل في الآخر، بل هي علاقة يمكن وصفها بالعلاقة الدائرية، أي أنّ الاختلال على أحد المستويين يؤدي إلى مزيد من اللامساواة في المستوى الآخر. وهذا التعميق للامساواة بالضرورة يعيد إنتاج أو يعمّق من اختلالات المستوى الأول. بمعنى آخر، لا يمكننا تحديد أيّ العاملين أسبق، وبالتالي يجب أن يتم التعامل مع هذه القضية بمحاولة كسر هذه الحلقة المفرغة التي لا تهدد مستوى حياة البشر فحسب، بل تهدد حياتهم نفسها. على سبيل المثال، إن قضية العدالة البيئية ترتبط حتمًا بقضايا، مثل: الجفاف والتلوث، الذي تخلّفه أنماط اقتصادية تقوم على الصناعات الاستخراجية والسيادة على الثروات والتي بدورها تعيد تهميش الفئات الأفقر والأضعف لحساب المستفيدين من هذا النمط من الصناعات، لذلك سنجد العنصر البيئي دائمًا متوفر في نضالات المحتجين ذات الطابع الاجتماعي حتى دون أن يضعوه في الواجهة بشكل معلن.⁶⁷

رابعًا: المنطقة العربية، قواسم مشتركة

رغم الخصوصيات المختلفة التي تحتويها دراسات الحالة التي تم تقديمها في إطار هذا العمل، تظل هناك قواسم مشتركة بين دول المنطقة المختلفة، فعلى مستوى تأثير طبيعة الاقتصاد ونمط التنمية على العدالة المناخية نجد أن "سياسة المناخ في العالم العربي يتحكم فيها ذوو الثروة والسلطة. والوظائف والتمويلات والفرص التي تحيط بالشؤون البيئية، معظمها تابعة للشركات أو مرتبطة بمؤسسات".⁶⁸ وعلى الرغم من أنّ "تنوع بنية الاقتصاد الزراعي بين مختلف الدول العربية إلا أن السياسات الليبرالية والتسهيلات للمستثمرين في النفاذ إلى الأراضي وتبني سياسة قائمة على الأمن الغذائي تُعدّ السمات البارزة في أغلبية الدول العربية".⁶⁹ وبشكل نمط الاستحواذات الكبيرة على الأراضي خطرًا بيئيًا واجتماعيًا وربما أمنياً.⁷⁰

هذا في وقت تُعتبر "منطقتنا الآن تحت وطأة الرأسمال المالي العالمي والهيمنة الإمبريالية المسببة للأزمة البيئية وآثار التغير المناخي واستنزاف الثروات"،⁷¹ ف"الدول ذات السياسات النيو ليبرالية التي تنتهج سياسات تحرّر أسواقها بشكل كامل أمام الشركات الأجنبية ما تلبث أن تجد صدى تلك السياسات على سيادتها الغذائية وقطاعها الزراعي. وهذا النمط الاقتصادي متكرّر في المنطقة العربية".⁷² كما أنّ للاتفاقيات التجارية بين دول الشمال ودول الجنوب آثار على استنزاف الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي في دول جنوب البحر المتوسط. والتكتلات الاقتصادية الكبرى تمارس ضغوطات كبيرة على دول الجنوب وتفرض عليها اتفاقيات ثنائية للالتفاف أو التحايل على الاتفاقيات الأممية لتيسير السيطرة على مواردها الطبيعية.⁷³ وفي هذا الصدد هناك العديد من الأمثلة التي يمكن الحديث عنها، فمصر والمغرب وتونس مثلاً "لم تكن استثناءً من التعديات

⁶⁶ كارول نخلة، "التحول نحو الطاقة المتجددة: تغيير الاقتصاد أولاً"، صحيفة "الأخبار"، 24 / 9 / 2018، <https://al-akhbar.com/Capital/258431>

⁶⁷ ريم عبد الحليم، نصاف براهيم، علي صاحب، مرجع سابق.

⁶⁸ حمزة حموشان وميكا مينيو-بالويللو، مرجع سابق.

⁶⁹ Batatu, Hanna (1984) *The Egyptian, Syrian, and Iraqi revolutions: some observations on their underlying causes and social character*. Center for Contemporary Arab.

⁷⁰ "السيادة الغذائية بين العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية"، منتدى البدائل العربي للدراسات، "غرين بيس" مكتب الشرق الأوسط، 1 / 4 / 2021،

<http://socialjusticeportal.afalebanon.org/publication/4512/>

⁷¹ "شبكة شمال إفريقيا للسيادة الغذائية"، <https://www.siyada.org/ar/%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%AD%D9%86%D8%9F/>

⁷² "السيادة الغذائية بين العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية"، مرجع سابق.

⁷³ رجاء كساب، ماجدة بو داغر خراط، زياد خالد، مرجع سابق.

الليبرالية القاسية على "خبز" شعوبها⁷⁴ لقد كان للجانب البيئي عظيم الضرر، من هذه السياسات النيو ليبرالية في القطاع الفلاحي.⁷⁵ ولا تزال هذه السياسات الفلاحية مستمرة في البلدان الثلاثة، بل زادت احتدادًا في كل من المغرب وتونس، بالاكتساح الهائل للأقطاب الفلاحية الكبرى، التي تهدد سيادتها الغذائية.⁷⁶

و"يفرض النظام الدولي العالمي على دولٍ تعتمد على الصناعات الاستخراجية ديونًا تحتاج من أجل سدادها إلى الاستمرار في هذه الأنماط الاستخراجية. وبالتالي فكثيرٌ من المستثمرين الدوليين والشركات الذين يأتون للعمل في هذه الدول يملكون معايير بيئية أضعف بكثير من تلك الموجودة في بلادهم".⁷⁷ وتظهر في الوقت نفسه إشكالية متعلّقة بخصوصية وضعيتنا في المنطقة التي تحوي الكثير من التناقضات، فهل تجوز مثلًا المساواة بين مجتمع متقدم صناعي كالسويد وتُلتزم مجتمعاً كمصر ما زال بحاجة إلى تنمية صناعية ومستوى معيّن من الدخل، بنفس المعايير فيما يتعلّق مثلًا بحدود النمو الاقتصادي؟⁷⁸

وفيما خص مسألة التنمية، ف"على الرغم من أنّ سياسات التنمية المستدامة لدول البحر الأبيض المتوسط بحاجة ماسّة إلى التخفيف من هذه المخاطر، إضافةً إلى النظر في خيارات التكيّف، فإنّها تفتقر حاليًا إلى معلومات كافية خاصة بالنسبة إلى دول جنوب البحر المتوسط الأكثر تأثرًا. وذلك نظرًا إلى محدودية خطط المراقبة المنهجية ونماذج التأثير".⁷⁹ وتبرز مشكلة خاصة بمعايير التنمية في المنطقة العربية بأنها "لم تُوضع وفق مصالح الأثرية أو بناءً على ممارسات اقتصادية اجتماعية قائمة تاريخيًا، بل تمّ القضاء على الموارد. ويغيب بشكل فاضح، في مناطق الجنوب، وتحديدًا في المدن العربية، عن العمليات التي تسمى بالتطوير العمراني (مثلًا)، والتي تؤثر مباشرة على نوعية حياة الناس، الناس أنفسهم. فبالرغم من هيمنة السرديات التي تنذر بالتطوّر والرخاء، إلا أن الواقع المعاش يتصادم بشكل فاضح معها".⁸⁰

أما أثر التراجع البيئي على الاقتصاد والعدالة الاجتماعية فيظهر في أزمة المياه كمثال، "فلا شك أن المياه وما يتعلق بها من قضايا سياسية واقتصادية وحقوقية، تزداد أهمية وتأثيرًا على قطاعات واسعة يشغلها سكان العالم باختلاف مستويات بلدانهم الاقتصادية، وهو أمر يبرز جليًا في المنطقة العربية".⁸¹ و"منطقتنا العربية منطقة فقر مائي. هذا بالإضافة إلى وجود زيادة سكانية كبيرة تعتمد على استخدام الموارد".⁸² وقد "أدّى التغيّر المناخي المتسارع على مدى العقود الماضية، والنتائج عن تضافر عدّة عوامل كالتغيرات في استخدام الأراضي وزيادة التلوّث وتراجع التنوع الحيوي البيولوجي، إلى تفاقم المشكلات البيئية الحالية في حوض البحر المتوسط"،⁸³ كما أنّ "آثار أزمة التغير المناخي على منطقتنا تفوق غيرها من المناطق"،⁸⁴ هذا بالإضافة إلى "الضغط الديمغرافي والهشاشة البيئية التي تشوب الأنشطة الصناعية في المنطقة العربية بشكل عام، خاصة في سياق التغير المناخي وانعدام العدل البيئي العائد على المجتمع".⁸⁵

ومن تأثيرات التراجع البيئي على الاقتصاد ارتفاع الواردات من المواد الغذائية وبالتالي ارتفاع أسعارها بفعل موجات الجفاف غير المسبوقة التي عانت منها عدة دول، مثل: سوريا والجزائر، ما قلل من إمدادات هذه الدول من الإنتاج الزراعي ومن المياه".⁸⁶

⁷⁴ جليبير الأشقر، لغز اللامساواة العربية، مثال مصر، ترجمة وائل جمال، منشورات، مؤسسة فريديش أيبيرت، سنة 2020، ص 8.

⁷⁵ مقال منشور على موقع سيادة: <https://bit.ly/2PcDxTR>

⁷⁶ ربيع وهبة، ليلي الرياحي، علي أزنالك، مرجع سابق.

⁷⁷ "التنمية الصناعية بين الاقتصاد والبيئة"، مرجع سابق.

⁷⁸ "للعدالة مداخل متعددة"، مرجع سابق.

⁷⁹ رجاء كساب، ماجدة بو داغر خراط، زياد خالد، مرجع سابق.

⁸⁰ نادين بكداش، ليلي الرياحي، مرجع سابق.

⁸¹ ربيع وهبة، أماني البعيني، علي الكرخي، سلمان خير الله، مرجع سابق.

⁸² "العمران بين البيئة والاقتصاد"، منتدى البدائل العربي للدراسات، "غرين بيس" مكتب الشرق الأوسط، 2020 / 12 / 19،

<http://socialjusticeportal.afalebanon.org/publication/4409/>

⁸³ رجاء كساب، ماجدة بو داغر خراط، زياد خالد، مرجع سابق.

⁸⁴ "للعدالة مداخل متعددة"، مرجع سابق.

⁸⁵ سلطان السالم، عمرو العادلي، مرجع سابق.

⁸⁶ ريم عبد الحليم، نصاف براهيم، علي صاحب، مرجع سابق.

وهنا تظهر الحلقة المفرغة التي تحكم علاقة المناخ بالاقتصادي في منطقتنا. ويكمن "التحدي الأكبر لكثير من المؤسسات البيئية العربية في كيفية إيصال الخطاب البيئي ومن ثم النهوض بالبيئة في المناطق التي تقطنها أغلبية عظمى ممن يعيشون تحت خط الفقر".⁸⁷ ويأتي هذا في ظل واقع يحكمه "نمط حالي لإنتاج وتسعير الطاقة في الدول العربية محل الدراسة (مصر، الجزائر، العراق) ظالم من الناحية البيئية، كما أن نظام التسعير لا يزال ظالماً من الناحية الاجتماعية".⁸⁸ هذا بالإضافة إلى أنَّ الاعتماد يجب أن يكون "على ترك الوقود الأحفوري في الأرض، والتكيف مع المناخ الحاصل. مليارات ستنفق على محاولة التكيف مع تغير المناخ الحاصل. مليارات ستنفق على محاولة التكيف - إيجاد مصادر جديدة للمياه، وإعادة هيكلة الزراعة وتحويل المحاصيل التي تزرع، وبناء الجدران البحرية للحفاظ على عدم تسرب المياه المالحة وتغيير شكل ونمط المدن. ولكن لمصلحة من سيكون هذا التكيف؟ نفس هياكل السلطة الاستبدادية التي تسببت في تغير المناخ تقوم بتشكيل الاستجابة لحماية نفسها ولتحقيق أرباح أكبر. المؤسسات النيو ليبرالية هي القائمة على صياغة التحول المناخي. هناك تزايد في عدد المنشورات التي تتناول هذا الخطر باللغة العربية، ولكن المؤسسات النيو ليبرالية كالبنك العالمي وgiz الألماني وهيئات الاتحاد الأوروبي تهيمن على المعرفة والأدبيات الناتجة. تحليلاتها لتغير المناخ لا تشمل مسائل الطبقة والعدالة والسلطة والتاريخ الاستعماري. تخلو هذه التحاليل من أية إشارة إلى المسؤولية التاريخية للغرب الصناعي في التسبب في تغير المناخ. معظم الكتابات عن تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا تشير إلى الاضطهاد - أو المقاومة".⁸⁹

الخاتمة: كسر الحلقة المفرغة

كما تطرح أوراق هذه الدراسة، لا يمكن التعامل مع هذه الحلقة المفرغة بشكل متتالٍ إذ يجب التعامل مع العدالة الاجتماعية والعدالة المناخية بشكل متوازٍ وعلى ثلاثة مستويات: الأول محلي يتعلق بكل دولة من الدول من حيث

⁸⁷ مشكاة المؤمن، وزيرة البيئة العراقية السابقة، "العدالة البيئية لتحقيق نهضة عربية"، "مجلة" البيئة والتنمية"، كانون الثاني/يناير 2007، <http://www.afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSections-details.aspx?id=795&issue=&type=3&cat=>

⁸⁸ ريم عبد الحليم، نصاف براهيم، علي صاحب، مرجع سابق.

⁸⁹ حمزة حموشان وميكا مينيو-بالويللو، مرجع سابق.

السياسات والوعي، والثاني إقليمي من حيث التعامل مع القضايا المشتركة وبناء تحالفات إقليمية، والمستوى الثالث هو الدولي الذي يتم فيه طرح القضايا العالمية المشتركة من جانب والنضال لوقف استغلال الشمال للجنوب من جانب آخر.

على مستوى السياسات في الدول المختلفة من منطقتنا، فمن أهم ما جاء في هذه الدراسة في إطار الحديث عن العدالة البيئية، أن "هناك بدائل ميدانية تُصاغ إما من ناحية النظام أو الإنتاج من طرق مختلفة بديلة، وإما من ناحية التسويق في الزراعة، في المنتجات التقليدية".⁹⁰ ويجب "على الحكومات وضع إستراتيجية شاملة تكون مشتركة بين مختلف القطاعات، وذلك للوفاء بالأهداف المتعلقة بالتنوع البيولوجي ويكون للحراك حق المراقبة والمتابعة والمحاسبة، إضافةً إلى حق استعمال الآليات الوطنية والإقليمية والدولية وتقرير الظل"،⁹¹ كما "يجب دسترة سياسة تقييم الأثر البيئي، حتى يتسنى وضع إطار قانوني/ مؤسسي- واضح يمكن من خلاله تطبيق آليات الانتصاف القضائي فيما يتعلق بأي نزاعات يمكن أن تنشأ بين المجتمعات المحلية وأي مشاريع سواءً كانت بتمويل محلي أو دولي".⁹²

كما "يجب تضمين بيئة الأراضي الرطبة في التشريعات المحلية بهدف حمايتها باعتبارها صوتاً للتنوع البيولوجي"،⁹³ و"إنشاء حراك فاعل للمدافعة والمناصرة في كل ما يتعلق بقضايا التنوع البيولوجي، والضغط لتغيير السياسات وطرق الأداء على الصعيدين الرسمي والخاص، ووجوب تحسين المعرفة بالتنوع البيولوجي حتى يكون الحراك مبنياً على أساس علمي متين".⁹⁴

في التعامل مع مورد المياه يجب: اعتماد مقاربات التنمية القائمة على الحقوق والمتمحورة حول مصالح الناس دون تمييز قائم على العرق، أو الدين، أو الجنس، أو اللون. ووقف المشاريع المدمرة للبيئة، ودعم مصالح صغار المزارعين، وتدعيم وسائل الإنتاج، واستدعاء الجهود البحثية الرسمية والمدنية للإحاطة بجدوى المشاريع، وخطة إصلاح تتضمن إيقاف تلوين الموارد الطبيعية، وإيقاف كافة أشكال هدر الموارد عبر تفعيل دور الجهات الرقابية، ووضع خطط مائية مستدامة.⁹⁵ و"يتطلب التصدي لتحديات المياه والهشاشة الجمع بين الاستجابة الفورية للاحتياجات الأساسية للناس وتبني نهجاً طويل المدى يهدف إلى بناء القدرة على الصمود تجاه الصدمات والأزمات الممتدة. وينبغي أن تعتمد الأخيرة على إدارة الموارد المائية وتقديم الخدمات بطريقة مستدامة وفعالة وعادلة. كما يُعتبر الاستثمار في السياسات والممارسات المبتكرة أمراً حيوياً، إذ يمكن أن تساهم عملية تطوير ونقل التكنولوجيا في توفير مزيد من التحسينات في كفاءة المياه وإنتاجية المحاصيل في المنطقة، وتشجيع ممارسات المحافظة على الأراضي واستصلاحها".⁹⁶ كما "ينبغي للحكومات العربية إعادة النظر في السياسات الزراعية عن طريق توفير محفزات وتكنولوجيا فعالة لزيادة الإنتاج المحلي واستحداث الوظائف في المناطق الريفية. وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي".⁹⁷ و"يقع على عاتق المؤسسة البيئية اعتماد مفهوم العدالة البيئية لتقديم أقصى درجات العناية والدعم للشريحة التي تعيش تحت خط الفقر، بدءاً من برامج التوعية، إذ لا يمكن المباشرة بخطط التنمية بمعزل عن تعاون هذه الشريحة".⁹⁸

وحول السيادة الغذائية يجب "تعديل منظومة القوانين التي تحكم أوضاع صغار الفلاحات وعاملات الزراعة والبحر والرعي، لضمان حقوق عمل سليمة وتوسيع مظلة التأمينات الصحية والاجتماعية. وإعادة الاعتبار ضمن خطط التنمية الحالية والمقبلة في أعمال الحق في الغذاء والسيادة الغذائية بالتركيز على طرق الإنتاج والحصاد والتحويل والتسويق التي

⁹⁰ "للعدالة مداخل متعددة: نموذج الاقتصاد والبيئة"، مرجع سابق.

⁹¹ رجاء كساب، ماجدة بو داغر خراط، زياد خالد، مرجع سابق.

⁹² المرجع السابق.

⁹³ المرجع السابق.

⁹⁴ المرجع السابق.

⁹⁵ ربيع وهبة، أماني البعيني، علي الكرخي، سلمان خير الله، المرجع السابق.

⁹⁶ "حلول للتحديات المائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تعاني من نزاعات، سؤال وجواب مع باسكوال ستيدوتو على هامش الأسبوع العالمي للمياه"، منظمة

الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "30 / 8 / 2018، <http://www.fao.org/fao-stories/article/ar/c/1151153/>

⁹⁷ إبراهيم سيف، "أزمة الغذاء في الدول العربية: الحلول قصيرة الأمد لتحذّر مزمّن"، "مؤسسة كارنيغي"، حزيران 2008،

https://carnegieendowment.org/files/Ar_Saif_Commentary_Food_Crisis_June_21.pdf

⁹⁸ مشكاة المؤمن، مرجع سابق.

تتأقلم مع النظم البيئية. ودعم المزارعين المحليين، لا سيما صغار الفلاحين، ووقف محاباة الشركات الاستثمارية التي تركز على المحاصيل التصديرية التي يمكن أن تضرَّ بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالتوازن البيئي".⁹⁹ كما يجب "مناصرة حراك عمال/عاملات الزراعة في البلدان التي تعرف انتشار الضياعات/القرى الفلاحية الرأس مالية. والقيام بإصلاح زراعي من أسفل، يراعي الحقوق التاريخية لصغار الفلاحين في الولوج إلى الأرض والماء، ومصادرة الأراضي المنهوبة من طرف الشركات المتعددة الجنسية والدولة. واحترام بنود الإعلان المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، الصادر عن الأمم المتحدة عام 2013".¹⁰⁰ إضافةً إلى "تشريك منتجي الغذاء في تحديد أسعار المواد الغذائية بما يحفظ هامش ربحهم ويقلص من الوساطات".¹⁰¹

وفي مجالات العمران يجب "تخطي الأساليب والرؤى التقليدية، وهذا الأمر أصبح حتمياً للمساعدة على بناء قواعد جديدة تتيح قبول استخدام المجتمعات المحلية للبيئة العمرانية من خلال تخطيط عمراني ومعماري أكثر حساسية وخصوصية لثقافات واقتصاديات المجتمعات المستهدفة".¹⁰²

بشكل عام، على الحكومات وواضعي السياسات الالتفات إلى أن "عملية إعادة التوازن البيئي تتطلب إجراءات ثورية تبدأ بمعالجة النمط الاقتصادي ونية حقيقية لإصلاح الواقع وسقف زمني مقبول".¹⁰³ ويبقى سؤال: "هل أن العدالة الاجتماعية ممكن ربطها بضرورة توفير العدالة البيئية؟ من الصعب الإجابة عليه من خلال هذه الورقة فقط، بل يتطلب جهوداً كبيرة من قبل كل المعنيين بالشأن العام من صنّاع قرار ونشطاء وخبراء وأكاديميين وغيرهم، للتوقف أمام هذه المعضلة واتخاذ إجراءات أكثر صرامة تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والمناخية في نفس الوقت".¹⁰⁴

أما على مستوى الوعي فإن المجتمع المدني "يلعب دوراً مهماً في تأطير وتنمية الوعي عند السكان والمسؤولين بأهمية العدالة المناخية والتصدي لكل المشاريع التي تهدده".¹⁰⁵ كما أن "ناشطيّة الخبراء والباحثين والمجتمع المدني تلعب دوراً في توعية الشعب والثقافة العامة على أهمية دورنا ومسؤوليتنا كعالم جنوب عالمي".¹⁰⁶ و"الوعي لأنشطة شركات الصناعات الاستخراجية تصاحبه أطرٌ مطالبةٌ بالحقوق، والتي تكون متنوعة: من الاحتجاج إلى الاعتصام أو الإضراب والتواصل مع الجهات المعنية، أو تحويل القضية إلى قضية رأي عام".¹⁰⁷

ومن المهم أيضاً "تفعيل عملية محو الأمية البيئية لدى الجمهور، لا سيما تلك المتعلقة بقضايا العدالة المناخية من خلال تنظيم دورات إعداد مدربين ومدربات بمجال التنوع البيولوجي، وتنظيم ورش العمل وجلسات التثقيف والتوعية وغيرها".¹⁰⁸ وفي هذا الإطار تتفاوت الإجابات على سؤال: "هل يكفي تراكم المعارك الصغيرة لحماية العدالة المناخية أم نحتاج تغييراً جذرياً؟ بين باحث، وآخر، ومفكر، وآخر. على أنّ طرح التغيير الراديكالي موجود وواقعي، فقد نحتاج تغييراً جذرياً كي نتمكّن من الحديث عن تغيير حقيقي في مسألة التنوع البيولوجي وما يرتبط به على مختلف المستويات".¹⁰⁹ ولا يمكن تجاهل دور الإعلام باعتباره شريكاً أساسياً للمجتمع المدني، وهو قادر على تبني قضايا التنوع البيولوجي والترويج لها والتوعية بشأنها. ولا ننسى الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه المنصات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي".¹¹⁰

⁹⁹ ربيع وهبة، ليلى الرياحي، علي أزنك، مرجع سابق.

¹⁰⁰ المرجع السابق.

¹⁰¹ المرجع السابق.

¹⁰² نادين بكداش، ليلى الرياحي، مرجع سابق.

¹⁰³ ربيع وهبة، أماني البعيني، علي الكرخي، سلمان خير الله، مرجع سابق.

¹⁰⁴ ريم عبد الحليم، نصاب براهيم، علي صاحب، مرجع سابق.

¹⁰⁵ رجاء كساب، ماجدة بو داغر خراط، زياد خالد، مرجع سابق.

¹⁰⁶ "لماذا يهم التنوع البيولوجي"، مرجع سابق.

¹⁰⁷ "التنمية الصناعية بين الاقتصاد والبيئة"، مرجع سابق.

¹⁰⁸ رجاء كساب، ماجدة بو داغر خراط، زياد خالد، مرجع سابق.

¹⁰⁹ "لماذا يهم التنوع البيولوجي"، مرجع سابق.

¹¹⁰ رجاء كساب، ماجدة بو داغر خراط، زياد خالد، مرجع سابق.

إلى ذلك، "هناك حاجة إلى تغيير سلوك الناس تجاه الطبيعة. ولكن في المقابل لا يمكن الحديث عن "وعي شعبي" ولا يمكن التعويل على شعب ما أو لومه لعدم إمامه بكل ما يتعلق بالبيئة من حوله وهو منتزَع من كل مقوّمات التطور الثقافي والاقتصادي والاجتماعي،" ¹¹¹ كما أن "الثقافة والوعي لا يتغيران عبر حملات رفع الوعي، فالوعي مرتبطٌ بالممارسة وهو يتمثل من خلالها وليس سابقاً لها". ¹¹²

وإقليمياً يجب علينا التعامل مع القضايا المشتركة، إذ "يجب إحداث تغييرٍ في الخطاب الاقتصادي ومقترحات سياسية مستقبلية في المنطقة، خطاب يضع مبادئ جديدة لاقتصاد يقوم على العدالة والشفافية والمسألة الديمقراطية تحديداً، أي مشاركة واسعة من المجتمع، عبر آليات أساسية، أهمها تشريعات تعاقب التعديلات على البيئة وحقوق الإنسان والمشاعات والممتلكات العامة. ثمّ نظام ضريبي من دون إعفاءات مؤذية للطبيعة والإنسان، وإعادة هيكلة النظم والمؤسسات الأساسية". ¹¹³ والمنطقة أيضاً "في حاجة ماسة إلى "نقلة نوعية" شاملة في التعامل مع النماذج الاقتصادية والبيئية، واعتماد نماذج "التعافي الأخضر"، وفهم الاستدامة البيئية، ومواجهة أنماط الاستهلاك الشديدة وأثارها الرئيسية على الاستدامة". ¹¹⁴ وفيما يتعلق بالسيادة الغذائية كمثال للمداخل المختلفة يجب "إعادة النظر في الخارطة الفلاحية في منطقتنا مع اعتماد مقاربات بديلة تركز على التنوع والتكامل والتأقلم مع المناخ والإنتاج من أجل الغذاء المحلي". ¹¹⁵ ومن المسائل التي تثار أيضاً "إشكالية اللغة العربية وقضايا البيئة، إذ أنّ استيراد المصطلحات والمفاهيم من أجزاء أخرى من الكوكب لن ينجح بمفرده، فلكي تتردد أصداة الأفكار في مسامع الناس في منطقتنا العربية يجب أن تنشأ هذه المصطلحات واقعنا". ¹¹⁶

وفي هذا الإطار، يُعدُّ بناء تحالفات إقليمية موضوعاً مهماً يمكن من خلاله تحسين الشروط على المستوى المحلي وإعطاء قوة لصوت المنطقة على المستوى الدولي وذلك عبر "تطوير خطاب نظري للمنطقة العربية يشكل جزءاً من خطاب الجنوب حول العلاقة بين التغير المناخي والبيئة والاقتصاد، وهذا الخطاب لا يمكن بلورته بشكل فعال دون بناء قواعد محلية للتفاعل مع هذه القضية". ¹¹⁷ وتتطلب أزمة التغير المناخي الحادّة التدخّل الفوريّ الذي يبدأ من صياغة تصوّر أو محاولة لصياغة الأسئلة الكبيرة المطروحة، وهناك بالفعل أفكار موجودة في حركات بيئية حول العالم، بل ولدى بعض السياسيين والأحزاب. ¹¹⁸

ومن التجارب الإقليمية الناجحة التي هدفت إلى "التصدي لوضعية هيمنة الرأسمال العالمي" "شبكة شمال إفريقيا للسيادة الغذائية"، وهي "إطار موحد للنضال يشمل كل الجمعيات والمنظمات الشعبية والنقابات والحركات الاجتماعية والتنظيمات ذات التوجه المعادي للرأسمالية، وكل السياسات المدمرة للبيئة. وتعمل الشبكة في تناغم تام وتنسيق مع كل النضالات والحركات المحلية والإقليمية والعالمية المعادية للنظام الرأسمالي ولمسار الاستحواذ على الثروات. وتعمل الشبكة على ربط علاقات متينة وتحالف مع المنظمات المناضلة من أجل السيادة الغذائية على المستوى الإقليمي والقارّي والدولي". ¹¹⁹

أما دولياً فمن أولويات منطقتنا مواجهة استغلال دول الشمال لها، فـ"عند الحديث عن انتقال أخضرٍ وعادل، يجب التفكير في مقاومة الرأسمالية وفي نظام بديل تماماً. ويحتم علينا موقفتنا في مجتمعات الجنوب التفكير في العلاقات بين الشمال والجنوب، أي العلاقات الاستعمارية المبنية على هيمنة إمبريالية وسرقة الثروات، وبلورة خطابات تحوي مفاهيم ثلاثم واقعنا المحلي وتراعي خصوصياتنا المحلية". ¹²⁰ و"لا يجب إغفال أهمية مواجهة الاستغلال والاحتكار والضرر البيئي

¹¹¹ لماذا يهم التنوع البيولوجي، مرجع سابق.

¹¹² المرجع السابق.

¹¹³ "للعادلة مداخل متعددة: نموذج الاقتصاد والبيئة"، مرجع سابق.

¹¹⁴ المرجع السابق.

¹¹⁵ ربيع وهبة، ليلي الرياحي، علي أزنك، مرجع سابق.

¹¹⁶ حمزة حموشان وميكا مينيوبالويللو، مرجع سابق.

¹¹⁷ "للعادلة مداخل متعددة: نموذج الاقتصاد والبيئة"، مرجع سابق.

¹¹⁸ المرجع السابق.

¹¹⁹ "شبكة شمال إفريقيا للسيادة الغذائية"، مرجع سابق.

¹²⁰ "للعادلة مداخل متعددة: نموذج الاقتصاد والبيئة"، مرجع سابق.

الكبير الذي أحدثته سياسات الاستعمار على مدى عقود طويلة وما زالت تحدثه".¹²¹ وفي هذا الإطار، "من الضروري تقييم الاتفاقيات التي تفرضها الدول الكبرى على دول الجنوب وتأثيرها على الحق في التنمية بما هو إعمال للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية للمواطنين، وذلك قبل البدء بالمفاوضات حول الاتفاقيات الثنائية الجديدة".¹²² و"على النشطاء والباحثين في دول الجنوب استغلال كل الفرص المتاحة لإبراز أضرار سياسات الاستغلال المضرة ببيئتنا".¹²³ ويجب دائمًا التفكير في أنه "يمكن للتراكبات الصغيرة أن تعطي نتيجة أكبر لناحية التغيير على الصعيد الدولي ومواجهة الاستغلال.

إلا أن العلاقة مع الآخر ليست دائمًا علاقة مواجهة فهناك قضايا مشتركة يجب علينا التعامل معها عبر تحالفات ونضال مشترك ذلك أن "الكوارث البيئية وارتباط مصير دول العالم على الصعيد البيئي تحديداً بعضها ببعض يحتم وجود تعاون مشترك بين الشمال والجنوب لمواجهة تلك الكوارث".¹²⁴

في مسألة التنوع البيولوجي مثلاً "كان القلق على ضياعه والتسليم بدوره المهم في دعم الحياة البشرية، حافزاً لوضع اتفاقية التنوع البيولوجي في عام 1992، وهي معاهدة عالمية ملزمة قانونياً. أصبحت المشاركة في هذه الاتفاقية شبه عالمية، ما يدل على أن مجتمعنا العالمي يعي جيداً الحاجة إلى التعاضد لضمان بقاء الحياة على الأرض".¹²⁵ لذا فإن "تكوين الوعي وتعزيز المعرفة حول العدالة المناخية لا يكفيان لتفعيل أي حراك دون استكمال ذلك بالمشاركة والتشبيك والشراكة بين الأفراد والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية الوطنية منها والإقليمية والدولية والسلطات المحلية، إضافة إلى أصحاب المصلحة. ويكون ذلك من خلال بناء التحالفات والشبكات وتنظيم الحملات المشتركة".¹²⁶ كما يجب إخضاع جميع الأطراف الدولية للمراجعة الدورية الشاملة لقياس مدى ملاءمة تشريعاتها ونصوصها التطبيقية/ أنظمتها اللائحة للشروط والمعايير التي تتضمنها الاتفاقيات المرتبطة بالعدالة المناخية.¹²⁷

¹²¹ "لماذا يهم التنوع البيولوجي"، مرجع سابق.

¹²² رجاء كساب، ماجدة بو داغر خراط، زياد خالد، المرجع السابق.

¹²³ "لماذا يهم التنوع البيولوجي"، مرجع سابق.

¹²⁴ المرجع السابق.

¹²⁵ رجاء كساب، ماجدة بو داغر خراط، زياد خالد، مرجع سابق.

¹²⁶ المرجع السابق.

¹²⁷ المرجع السابق.